هديل علي

واشنطن و«اللامبالاة المهذبة»

مشروع القانون الأميركي الذي تم تطويره لإزالة الكربون من الاقتصاد، والذي من شأنه أن يسمح لواشنطن بالانفصال عن بكين، يمكن أن يتحول إلى كارثة على أوروبا، وعلى خلفية أزمة الطاقة، فإن اقتصادات بعض الدول الأوروبية على وشك الانهيار بالفعل، هذا ما قالته صحيفة «بوليتيكو» الأميركية حول خطوط واشنطن التي أرعبت الأوروبيين، والتي وصفت بتعبير يوضح جوهر سياسة البيت الأبيض الحالية القائمة على تسمية دقيقة وهي «اللامبالاة المهذبة»، حيث بات الاتحاد الأوروبي يعتقد أن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً «مثالياً» لامتصاص الاستثمارات من أوروبا فالرئيس الأميركي يهتم حصرياً بالمصالح الأميركية حسب الصحيفة.

تعتمد واشنطن في سياستها مع بروكسل على المفاجأة بالخطوات التي لا تراعي مصالح أوروبا، والشواهد على ذلك كثيرة، لعل آخرها قانون خفض التضخم، الذي يقدم إعفاءات ضريبية دعماً للشركات الصديقة للبيئة، متجاهلة أزمة الطاقة الأوروبية الناجمة بالأصل عن تبعية الاتحاد الأوروبي للسياسات الأميركية تجاه روسيا، التي كانت تعتبر المزود الأكبر والمثالي لحوامل الطاقة جغرافياً ولوجستياً.

بهذه الخطوات أصبح يقيناً لدى بعض المحللين أن أوروبا خارج الحسابات الأميركية، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمواجهة مع الصين، حيث إن الصحيفة نفسها نشرت مقالاً ذكرت فيه أن كبار المسؤولين الأوروبيين يشعرون بالغضب من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، بسبب سعيه لاجتذاب ثروة من الحرب في أوكرانيا على حساب الحلفاء الغربيين، وهو أمر يتقاطع مع ما صرح به الصحافي الأميركي تاكر كارلسون بأن بايدن وإدارته يتعمدان إطالة الحرب في أوكرانيا من أجل رفع أسعار الطاقة والاستفادة من ذلك.

وبحسب كارلسون، فإن مثل هذه السياسة من جانب بايدن وإدارته، ستؤدي إلى إفقار الأمريكان الأميركيين، مشيراً إلى أن «أسعار الطاقة المرتفعة تدمر الاقتصاد بشكل أسرع من عمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا، الناس فقراء وبعضهم قد يموت هنا! ليس خيالاً».

كل هذا الشذوذ والتناقض السياسي لواشنطن يجعل أوروبا في مواجهة أخطار حقيقية على المستويين السياسي والاقتصادي، والدليل تنامي الاحتجاجات داخل المدن الأوروبية الكبرى، التي تنتقد الولايات المتحدة الأميركية، وترفع الراية الروسية، وتطالب برفع العقوبات عن موسكو، ليبقى السؤال هنا: هل تدرك الحكومات الأوروبية نتائج تبعيتها العمياء للسياسة الأميركية؟

روسيا مستعدة للتفاوض مع أوكرانيا وليس لـ«تصرفات» زيلينسكي.. ولن تنسحب من زابوريجيا

بوتين: سنعيد توجيه تجارتنا الخارجية إلى أسواق جديدة

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يلتقي نظيره الكازاخستاني قاسم جومارت توكاييف في الكرملين في موسكو (أ ف ب)

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الإثنين، أن روسيا ستعيد توجيه تجارتها الخارجية إلى أسواق جديدة، على حين أبدت موسكو استعدادها للتفاوض مع أوكرانيا، وليس لـ«تصرفات» فولوديمير زيلينسكي، موضحة أنه لا يمكن أن يكون هناك انسحاب للقوات الروسية من محطة زابوريجيا، ولا داعي للبحث عن أي إشارات حيث لا وجود لها ولا يمكن أن تكون موجودة.

وفي التفاصيل نقلت وكالة «نوفوستي» عن بوتين قوله في كلمة بمنتدى للتعاون الإقليمي مع كازاخستان أمس: «يتم إيلاء اهتمام خاص لتطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية المشتركة وإزالة القيود التي تعيق التبادل التجاري والاستثماري، وهذا مهم بشكل خاص الآن، عندما تكون التجارة الدولية في أزمة، ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تنفذ روسيا بشكل كبير على نطاق واسع لإعادة توجيه عمليات التصدير والاستيراد إلى أسواق جديدة».

وأشار الرئيس الروسي إلى أن المنتديات الإقليمية الروسية الكازاخستانية تعقد تقليدياً بعائدات عالية، فهي في الواقع تساهم في توسيع شبكة اتصالات الشركاء بين الكيانات المكونة لروسيا ومناطق كازاخستان، وقال: «بالتالي تقدم مساهمة كبيرة في تطوير تعاون متعدد الأوجه ومتبادل المنفعة بين روسيا وكازاخستان».

وفي السياق ذكرت روسيا وكازاخستان في إعلان مشترك بينهما أمس الإثنين، عقب اجتماع الرئيسين بوتين وقاسم جومارت توكاييف أنهما تتبنيان المواقف نفسها، أو مواقف متشابهة، بشأن قضايا الساعة الدولية.

ورفض البلدان أي محاولات لتزييف وتشويه التاريخ المشترك، وأعلنا عن التزامهما بالحفاظ على الحقيقة بشأن الحرب العالمية الثانية، والدور الحاسم للشعب السوفييتي المتعدد القوميات في هزيمة ألمانيا النازية.

كما أعلن بوتين وتوكاييف التزام البلدين روسيا وكازاخستان بتهيئة الظروف المواتية لعبور موارد الطاقة عبر أراضي كل منهما، ومواصلة التعاون في السياق بالحفاظ على الحقيقة بشأن الحرب العالمية الثانية، والدور الحاسم للشعب السوفييتي المتعدد القوميات في هزيمة ألمانيا النازية.

كما أعلن بوتين وتوكاييف التزام البلدين بالإضافة إلى تعاون البلدين في إطلاق مفاوضات متعددة الأطراف لوضع اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب البيولوجي.

من جهة ثانية نقلت «نوفوستي» عن مدير المعهد الدولي للدول الحديثة أليكسي مارتينوف، أن روسيا مستعدة للتفاوض مع أوكرانيا، وليس لـ«تصرفات» زيلينسكي.

وجاء ذلك تعليقاً على عرض الكرسي الرسوتي في الفاتيكان لتوفير مكان للمفاوضات لحل النزاع في أوكرانيا، وتابع مارتينوف: «هذه ليست أول أخبار من هذا النوع، وتتكرر هذه المبادرات لتوفير مكان للمفاوضات بشأن أوكرانيا بمعدل مرة واحدة في الشهر، إلا أن ذلك لا يعني على الإطلاق أن المفاوضات ستجري».

وأكد مارتينوف أن روسيا مستعدة للتفاوض، كما ذكر الممثلون الروسيون للكرملين أكثر من مرة، إلا أن روسيا «مستعدة للمفاوضات على وجه التحديد وليس لتصرفات زيلينسكي الحمقاء».

إلى ذلك فند المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، صحة الأنباء والمزاعم بوجود مؤشرات على نية روسيا مغادرة إنرغودار ومحطة زابوريجيه النووية مؤكداً استحالة حدوث ذلك، وقال: «لا داعي للخوض في تلك المزاعم لأنها غير موجودة ولا يمكن أن تكون».

وكانت وسائل إعلامية قد زعمت أن رئيس شركة «Energoatom» الأوكرانية، بيتر كوتين، قال إن الجيش الروسي قد يستعد لمغادرة محطة الطاقة النووية في زابوريجيه.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالمفاوضات مع كييف ووساطة الفاتيكان، قال بيسكوف إن موسكو ترحب ببنية الفاتيكان على أن يكون وسيطاً بين موسكو وكييف، لكن مثل هذه الاقتراحات غير مطروحة من قبل كييف.

من جهته أعلن جهاز الأمن الفدرالي الروسي إحباط سلسلة من الهجمات الإرهابية في منطقة زابوريجيه، كانت ستستهدف أماكن مزدحمة بالناس، وخططت لها الاستخبارات الأوكرانية.

ونقلت «تاس» عن جهاز الأمن الفيدرالي، أمس الإثنين أنه ألقى القبض على 3 مواطنين أوكرانيين وهم في طريقهم إلى مكان زرع عبوة ناسفة في إحدى ضواحي المدينة.

وألقى جهاز الأمن أنهم اعترفوا بأنهم تصرفوا بناء على تعليمات من جهاز الاستخبارات الأوكرانية من أجل ترويع السكان المدنيين في منطقة زابوريجيه.

وكالات

كييف توقعت استمرار انقطاعات التيار الكهربائي في المدينة حتى الربيع

«البنتاغون» يدرس مقترحاً بتزويد أوكرانيا بقنابل دقيقة صغيرة ورخيصة

تدرس وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» اقتراحاً من شركة «بوينغ» لتزويد أوكرانيا بقنابل دقيقة صغيرة ورخيصة يتم تثبيتها على صواريخ متوفرة بكثرة، مما يسمح لكييف بتوجيه ضربات خلف الخطوط الروسية، على حين أفاد عدد كبير فيتالي كليتشكو، أمس الإثنين، بأنه لا يستبعد استمرار انقطاعات التيار الكهربائي في المدينة حتى الربيع.

وذكرت قناة «سكاي نيوز» أمس الإثنين، أن وزارة الدفاع الأميركية، تدرس اقتراحاً من شركة بوينغ لتزويد أوكرانيا بقنابل دقيقة صغيرة ورخيصة يتم تثبيتها على صواريخ متوافرة بكثرة، ما يسمح لكييف بتوجيه ضربات خلف الخطوط الروسية في الوقت الذي يفيد فيه الغرب جهوداً حثيثة لتلبية الطلب على المزيد من الأسلحة.

وقالت مصادر في الصناعة: إن المنظومة التي اقترحتها «بوينغ»، والتي يطلق عليها اسم «قنبلة ذات قطر صغير تنطلق من الأرض»، هي واحدة من نحو ست خطط لإنتاج ذخيرة جديدة لأوكرانيا وحلفاء واشنطن في أوروبا الشرقية.

ويمكن تسليم هذه القنابل في وقت مبكر من ربيع عام ٢٠٢٣، وفقاً لما جاء في وثيقة من ثلاثة أشخاص مطلعين على الخطة.

وتجمع المنظومة بين قنبلة «جي. بي. يو-٣٩، ذات القطر الصغير، ومحرك الصواريخ «إم٢٦٢»، وكلاهما متوافر في مخزون الولايات المتحدة.

وقال كبير مشتري الأسلحة بالجيش الأميركي دوج بوش للصحافيين في البنتاغون، الأسبوع الماضي، إن الجيش يبحث أيضاً التعجيل في إنتاج قذائف مدفعية من عيار ١٥٥ ملليمتراً، والتي لا تصنع سوى في المنشآت الحكومية، وذلك من خلال السماح للمتعاقدين العسكريين بإنتاجها.

وأضاف بوش: إن العملية العسكرية في أوكرانيا أدت إلى زيادة الطلب على الأسلحة والذخائر الأميركية الصنع.

من جهته أوضح خبير الأسلحة والأمن في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، توم كاراكو، أن الأمر يتعلق بالحصول على الكمية بتكلفة رخيصة، مضيفاً أن تناقص المخزونات الأميركية يساعد على تفسير الاندفاع للحصول على المزيد من الأسلحة الآن.

وتابع: «المخزونات تنخفض مقارنة بالمستويات التي نود الاحتفاظ بها، وبالتأكيد إلى المستويات التي سنحتاجها لدرء أي صراع مع الصين».

وأشار كاراكو إلى أن خروج الولايات المتحدة من أفغانستان أتاح توفير الكثير من القنابل التي يتم إسقاطها جواً.

وأوضح أن هذه القنابل لا يمكن استخدامها بسهولة عبر الطائرات الأوكرانية، ولكن في ظل ما نشهده الآن علينا أن نبحث عن طرق مبتكرة لتحويلها إلى القدرة على العمل.

ورغم إنتاج عدد قليل بالفعل من هذه القنابل، هناك العديد من العوائق اللوجستية التي تحول دون الشراء السريع.

وتتطلب خطة «بوينغ» إعفاءً من اكتشاف السعر، ما يعفي المتعاقدين من مراجعة متعمقة للتكلفة منذ تشرين الأول الماضي.

وقال كلينتشكو لصحيفة «إر بي كاه» الأوكرانية: «نحاول استعادة كل شيء بسرعة، والتحول إلى جداول زمنية واضحة، حتى لا تكون هناك مفاجآت، وفي نقاش فيما بعد في إمداد الكهرباء من دون انقطاع، ولكن علينا أن نكون مستعدين لاحتمال استمرار انقطاع التيار الكهربائي حتى فصل الربيع».

وأوضح كليتشكو أن ذلك «لن يأتي من الجيل الكبير على منظومة الطاقة خلال موسم البرد».

وأفادت شركة الطاقة الأوكرانية «أوكرانيرغو» أول من أمس بأن عجز قطاع الطاقة الأوكراني يبلغ حالياً ٢٠ بالمئة؟

وقالت «أوكرانيرغو» في بيان عبر قناتها في «تلغرام»: «يغطي منتجو الكهرباء ما يقرب من ٨٠ بالمئة من احتياجات الاستهلاك التي تتزايد تدريجياً بسبب الطقس البارد، ويستمر نظام التقنين الكهربائي في الحفاظ على الطاقة التي يبلغ الآن نحو ٢٠ بالمئة».

وكالات

طهران: أوروبا تتقاعس بالاتفاق النووي.. ولن نتعاون مع لجنة سياسية لتقصي الحقائق

الخامنئي: تعزيز قوة البحرية الإيرانية ومواصلة اغتنام الفرص والطاقات الهائلة للبحر

قائد الثورة الإسلامية في إيران علي الخامنئي خلال لقائه قادة سلاح البحرية الإيرانية (عن الانترنت)

أكد قائد الثورة الإسلامية في إيران علي الخامنئي، أمس الإثنين، ضرورة تعزيز القوة القتالية للبحرية الإيرانية، ومواصلة اغتنام الفرص والطاقات الهائلة للبحر، على حين شددت طهران على أنها لن تتعاون مع اللجنة السياسية المسماة «لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، موضحة أن أوروبا لا تلتزم بمفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي ولا تمتلك الاستقلالية فيها خاصة تجاه خطة العمل المشترك الشاملة واتخذت قرارات تماشياً مع الإدارة الأميركية.

ونقلت وكالة «إرنا» عن الخامنئي قوله خلال لقائه قادة سلاح البحرية الإيرانية أمس الإثنين تأكيده: «ضرورة تعزيز القوة القتالية ومواصلة الإبحار في أعالي البحار، واغتنام الفرص والطاقات الهائلة للبحر»، مشيراً إلى أن تعزيز علاقة القوات المسلحة بالحكومة والقوى الأخرى سيساعد على فهم الأمور والتعاون فيما بينها وإحراز التقدم في البلاد، معتبراً أن استثمار القدرات البحرية الهائلة يجب أن يصبح ثقافة عامة في البلاد.

واعتبر أنه من الضروري خلق ثقافة في هذا المجال وخلق فهم عام للبحر كبنية تحتية أساسية، لافتاً إلى أنه في السنوات القليلة الماضية، تمت مناقشة تطوير شواطئ مكران ورحبت الحكومات بذلك، ولكن التقدم الجاد في هذه المسألة يتطلب عملية تنفيذية.

بدوره قدم قائد القوة البحرية للجيش الأميرال شهرام إيراني خلال اللقاء تقريراً عن إجراءات وخطط القوة في مختلف القطاعات بهدف تعزيز قدراتها في أعالي البحار.

من جهة ثانية أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني أن قرار تشكيل لجنة تقصي الحقائق في إيران بشأن حقوق الإنسان مسيّس، وأن بلاده لن تتعاون معه.

ونقلت «إرنا» عن كنعاني قوله في مؤتمره الصحفي الأسبوعي أمس إن استخدام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كأداة ضد الدول المستقلة أمر مرفوض ومدان، ولا يسهم في النهوض بحقوق الإنسان، لذلك فإن إيران ستقي بمسؤولياتها الوطنية في هذا الصدد، ولن يكون لها أي تعاون مع اللجنة السياسية المساءة لجنة تقصي الحقائق.

وتابع: إن الاستخدام المتسرع لآليات حقوق الإنسان واستخدامها كأداة «مرفوض، ولن يساعد مفهوم حقوق الإنسان، وتضطلع إيران بمسؤولياتها الوطنية في هذا الصدد، موضحاً أن الحكومة الإيرانية تصرفت بمسؤولية في هذا المجال حتى اليوم وستواصل مسؤوليتها من خلال تشكيل لجنة وطنية، وستقدم معلومات واضحة».

وأكد كنعاني أن الحكومات الغربية، وخاصة الأميركية لعبت دوراً في إثارة أعمال الشغب داخل إيران، وقال: «هناك معلومات دقيقة عن هذا الأمر، وألقي القبض على عدد كبير من الأشخاص من مختلف البلدان، وتم تقديم هذه المعلومات إلى السفراء المقيمين في طهران».

وبخصوص آخر التطورات المتعلقة بمفاوضات فيينا أفاد كنعاني بأن أوروبا لا تلتزم بالمفاوضات، ولا تمتلك الاستقلالية فيها، خاصة تجاه خطة العمل المشترك الشاملة واتخذت قرارات تماشياً مع الإدارة الأميركية.

وأضاف، يقول الأميركيون إن المفاوضات ليست على جدول أعمالنا، لكنهم ما زالوا يبعثون رسائل لنا ونحن مهتمون بالإطار الدبلوماسي وأن رؤية إيران تتسم بالواقعية.

وكان إقليم كردستان العراق ضمن القضايا التي تطرق إليها كنعاني في مؤتمره الصحفي، حيث قال إن الإقليم جزء من الأراضي العراقية والحكومة العراقية مسؤولة عن ضمان أمن الحدود المشتركة بين البلدين.

وأضاف سمعنا أنباء عن قرار الحكومة العراقية لنشر قواتها على حدود إقليم كردستان العراق ونأمل أن يتم ذلك وترحب به وإذا كانت الحكومة العراقية بحاجة إلى مساعدة فنية في هذا الصدد، فنحن على استعداد لتقديم المساعدة لها.

إلى ذلك ذكرت وكالة «تسنيم» أنه عقب قيام ألمانيا بعقد الاجتماع الخاص لمجلس حقوق الإنسان بشأن الأحداث الأخيرة في إيران وتكرار التصريحات التدخلية التي لا أساس لها من المسؤولين الألمانيين، تم استدعاء سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية هانس أودو موتسل، إلى وزارة الخارجية الإيرانية.

وتم إبلاغ سفير هذا البلد احتجاج إيران الشديد على التصريحات التدخلية التي لا أساس لها من المسؤولين الألمان.

كما أبلغ السفير الألماني أن القرار الأخير الصادر عن الاجتماع الخاص لمجلس حقوق الإنسان هو خطوة خاطئة تستند إلى نهج سياسي تماما واستغلال لحقوق الإنسان كأداة وهو مرفوض من الأساس، وأن إيران لن تتعاون مع أي آلية محددة على أساس ذلك.

وكالات

الصين أبدت اعتراضها على إستراتيجية كندا الجديدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ

وانغ يي: بكين وموسكو لا تعترفان بسياسة القوة الغاشمة ولا بالهيمنة الأحادية

أبدت بكين اعتراضها الشديد على الإستراتيجية الجديدة التي أطلقتها كندا لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، مؤكدة أنها وموسكو لا تعترفان بسياسة القوة الغاشمة وهيمنة القطب الواحد.

ونقلت وكالة «تاس» عن وزير خارجية الصين وانغ يي خلال لقائه السفير الروسي لدى الصين إيغور مورغولوف: «تعمل الصين وروسيا معاً على تعزيز عالم متعدد الأقطاب، وهما لا تعترفان بالهيمنة الأحادية للقطب، وتدعمان معاً بإصرار نظام العلاقات الدولية التي تشكل الأمم المتحدة جوهرها، والنظام العالمي القائم على القانون الدولي، ولا تعترفان بسياسة القوة الغاشمة».

وأكد أن هذا الموقف في الجانب الصحيح من التاريخ، ويتوافق مع اتجاهات التنمية في الوقت الحاضر.

وشدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال لقائه نظيره الصيني شي جين بينغ في أيلول الماضي أن موسكو وبكين ستواصلان تعزيز علاقات الشراكة الإستراتيجية والشاملة بينهما، مؤكداً أن محاولات الأخيرة.

إلى ذلك أبدت بكين اعتراضها الشديد على الإستراتيجية الجديدة التي أطلقتها كندا، أول من أمس، لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشاو ليجيان، في إفادة صحفية، أمس الإثنين، قوله إن «الجزء المتعلق بالصين من إستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ التي أطلقتها كندا مؤخراً مليء بالتحيز الأيديولوجي والهجمات التي لا أساس لها، وتعارض الصين ذلك بشدة».

وقالت وزيرة الخارجية الكندية، ميلاني جولي، أول من أمس: إن كندا قدمت إستراتيجيتها الخاصة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتي تهدف إلى تعزيز الدور الريادي للبلاد في المنطقة، من خلال زيادة الإنفاق العسكري وتعزيز العلاقات التجارية.

وأوضحت وكالة «بلومبرغ» الأمريكية أن أوتاوا ستهدف من خلال إستراتيجيتها إلى زيادة الإنفاق العسكري، وتعزيز العلاقات التجارية مع دول المحيطين الهندي والهادئ، مع مواجهة الصين وتقوّيدها المتزايد.

من جانب آخر أكد رئيس بنك الشعب الصيني «المركزي الصيني» يي جانجيال أن الصين ستواصل زيادة الدعم المالي للقطاع الحقيقي للاقتصاد واتخاذ تدابير للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عالية الجودة.

ونقلت وكالة «نوفوستي» عن يي جانجيال، قوله في منتدى مالي منعقد في بكين أمس الإثنين: إن البلاد انتهت هذا العام سياسة نقدية محكمة وأكثر استقلالية، وعلى الرغم من الوضع المرتبط بالأسعار والتضخم في الأسواق العالمية، ظل الوضع في الصين مستقراً.

بدوره أشار رئيس لجنة تنظيم البنوك والتأمين، قوه شو تشينغ، إلى أنه من الضروري زيادة الدعم المالي للقطاع الاجتماعي، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال والمؤسسات الثقافية والرياضية.

وتم خلال المنتدى المالي التوقيع على عدد من الوثائق حول التعاون في تنفيذ المشاريع ونشر نتائج سلسلة من الدراسات، منها مؤشر التنمية المالية الجديد.

وتنصب الأنظار في الوقت الراهن على الصين، في ظل مخاوف من تراجع الأنشطة الاقتصادية بسبب قيود كورونا التي فرضتها السلطات الصينية، من جراء تزايد الإصابات مؤخراً بفيروس كورونا.

إلى ذلك نفت وزارة الخارجية الصينية أن يكون شعب البلاد محبطاً بسبب الإجراءات الوقائية الصارمة ضد انتشار فيروس كورونا.

وفي رده على سؤال عما إذا كانت السلطات الصينية سترفع الإجراءات الحالية لمكافحة كوفيد بسبب «الإحباط الواسع النطاق» بين أوساط الشعب، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليجيان إن «الوضع الذي ذكرته غير صحيح»، مشيراً إلى أن «الصين التزمت دائماً بسياسة عدم التسامح بتاتاً مع فيروس كورونا، وهي أجرت التعديلات المناسبة وفقاً للوضع الفعلي».

وتابع: «نعتقد أن معركة الصين ضد فيروس كورونا، بفضل قيادة الحزب الشيوعي الصيني والتعاون والدعم من الشعب الصيني بأكمله، ستتوج بالنجاح».

وتم تسجيل زيادة في عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في الصين في أوائل الشهر الجاري. ورصد الأطباء الصينيون في تشرين الأول الماضي، في المتوسط نحو ألف مصاب في جميع أنحاء البلاد يومياً، وجرى في العديد من المناطق تعزيز الإجراءات الوقائية، ونصح السكان بتقليل الاتصالات الاجتماعية وعدم مغادرة منازلهم من دون داعٍ.

وكالات

الوطن
سوريا أولاً وأخيراً وقبل كل شيء
www.alwatan.sy
رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
المدير الفني: لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن هاتف: ٠١١-٣٠٦٥٢١٣٧٤٠٠ فاكس: ٠١١-٦١٣٩٩٢٨
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥ هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٧٢٥٦ – تلفاكس: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٧
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث هاتف: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢٠ – فاكس: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢١
■ اللاذقية – شارع المخرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول هاتف: ٠٤١-٢٣١٢١٨ – ٠٤١-٢٣١٢١٩ فاكس: ٠٤١-٢٣١٢١٨
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٠٤٣-٢٢٢٧٤٥٥ – فاكس: ٠٤٣-٢٣١٣٠٩٠

رام الله اعتبرتها دعوة لتصعيد العنف وتوسيع قواعد إرهاب ميليشيات المستوطنين

أولى ثمرات اتفاق نتنياهو - بن غفير شرعنة البؤر الاستيطانية وتطوير «المستوطنات الفتية»

إنجاز الحكومة الإسرائيلية مخططات استيطانية ليد بناء ٩ آلاف وحدة استيطانية على أراضي مطار قلنديا في القدس المحتلة (عن الانترنت)

بدأ اتفاق رئيس حكومة العدو المكلف بنيامين نتنياهو والمتطرف إيتمار بن غفير بالتلوّن شيئاً فشيئاً، لجهة توسيع الاستيطان، والذهاب إلى أقصى التطرف ضد الفلسطينيين ومملتكاتهم، حيث يقضي الاتفاق في أحد جوانبه بإصدار قرار حكومي ينص على توفير جميع العوامل والميزانيات والآليات من أجل شرعنة البؤر الاستيطانية وتطوير «المستوطنات الفتية»، على حين أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية، أن اتفاق نتنياهو – بن غفير، أوسع دعوة لتصعيد العنف في ساحة الصراع.

وذكرت وكالة «وفا» أن الخارجية أدانت الإسرائيليين بشأن إنجاز الحكومة الإسرائيلية مخططات استيطانية ليد بناء ٩ آلاف وحدة استيطانية على أراضي مطار قلنديا في القدس المحتلة، واستكمال عزل القدس عن محيطها من الجهة الشمالية وربطها بالمجمع الإسرائيلي.

كما أدانت التصريحات والمواقف التي يطلقها أركان الائتلاف اليميني القادم برئاسة بنيامين نتنياهو خاصة من قبل المتطرف العنصري بن غفير وأتباعه بشأن السماح للمستوطنين بالصلاة داخل باحات المسجد الأقصى، ونبّه إعطاء تسهيلات في إطلاق الرصاص الحي على المواطنين الفلسطينيين، وشرعنة عشرات البؤر العشوائية.

وأشارت إلى أن ذلك كله سيؤدي إلى تعميق وتوسيع قواعد الإرهاب اليهودي وميليشيا المستوطنين المسلحة في الضفة الغربية المحتلة.

بدوره قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتيه، إن ملامح الحكومة الإسرائيلية بدأت تتضح، وتتضح معها برامجها العدوانية والاستعمارية ومخططاتها لمسح حدود ١٩٦٧، وتعزيز البؤر الاستعمارية وتحويلها إلى مستعمرات جديدة، وترويدها بما تحتاجه، وتطبيقها قانونياً وعملياً وسياسياً، رغم ادراكنا أن جميع المستوطنات غير قانونية وغير شرعية حسب القانون الدولي.

وأوضح اشتيه في كلمته بمستهل جلسة الحكومة، أمس الإثنين، أن الحكومة الإسرائيلية المقبلة التي ستعمل على تشغيل مليشيات من المستوطنين بحماية الجيش، تتوعد بمزيد من التصعيد على أوضاع متوترة أصلاً.

إلى ذلك كشفت صحيفة «إسرائيل اليوم»، الإسرائيلية أمس، عن خطة للحكومة الإسرائيلية المقبلة برئاسة نتنياهو، لشرعنة البؤر الاستيطانية، التي أقامتها ما تسمى «شبيبة التلال»، في الضفة الغربية.

ووفقاً للخطة التي تأتي في سياق اتفاق الائتلاف الحكومي بين حزب الليكود وحزب «عوتسما يهوديت»، المتطرف ايتمار بن غفير، سيتم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لتطوير البنية التحتية، ورصد ميزانيات حكومية بمئات ملايين الشواكل لتحديث وتطوير ما يسمى «المستوطنات الفتية».

وأوضحت الصحيفة أن عرّاب هذه الخطة هو بن غفير، الذي أوضح أنه يسعى من خلال هذه الخطة إلى تبييض وشرعنة جميع البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، حيث منحت إلى حزب «عوتسما يهوديت»، بموجب اتفاق الائتلاف الحكومي صلاحيات واسعة من أجل تبييض المستوطنات بالضفة.

وكجزء من الاتفاق الائتلافي المتبلور، تم تكليف «عوتسما يهوديت» بمسؤولية تبييض وشرعنة ٦٠ بؤرة استيطانية من الخليل وحتى المناطق الشمالية بالضفة الغربية، على أن تعرض الخطة على حكومة نتنياهو للتصديق عليها، وذلك بعد بضعة أيام من الإعلان عن تشكيل الحكومة.

ووفقا للاتفاق الائتلافي بين الليكود وبن غفير، فإن الخطة تقضي باصدار قرار حكومي ينص على توفير جميع العوامل والميزانيات والآليات من أجل شرعنة البؤر الاستيطانية وتطوير «المستوطنات الفتية»، واستكمال عمليات التنظيم والتخطيط والتبييض لجميع المستوطنات في غضون ١٨ شهراً. كما سيتم إجراء تعديلات على قانون الكهرباء، الذي سيتيح التوصيل والربط الفوري بشبكة الكهرباء والبنية التحتية لجميع البؤر الاستيطانية.

من جهة أخرى اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الإثنين، ٢١ مواطناً من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما اعتقلت سبعة مواطنين، من محافظة القدس.

وعلى خط موازٍ اقتحمت قوات الاحتلال، أمس الإثنين، بلدة بعيد جنوب غرب جنين.

وأفادت مصادر أمنية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت البلدة، وسيّرت آلياتها في شوارعها، وداهمت عدة أحياء، منها: البجادوة، وأبو شملة، والسلمة، من دون أن يبلغ عن اعتقالات. كما اقتحمت قوات الاحتلال، حي وادي الربابة أحد أحياء بلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك.

وذكرت «وفا» أن قوات الاحتلال اقتحمت حي وادي الربابة وانتشرت في أراضيه وحقوله بأعداد كبيرة.

وفي الخليل هدمت قوات الاحتلال، منزلين في خلة العبدة قرب جبل جوهر، شرق مدينة الخليل.

وذكر سكان المنطقة، أن مسلسل اعتداءات الاحتلال على بيوتهم وأراضيهم ومزارعهم متواصل منذ أعوام، وأن سياسة حكومة الاحتلال الفاشية تهدف إلى تهويد المنطقة والسيطرة عليها، لتوسيع مستوطنة «كريات أربع»، المقامة على أراضي المواطنين شرق الخليل.

في غضون ذلك اقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين، أمس الإثنين، المسجد الأقصى المبارك، من جهة باب المغاربة، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وأفادت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، بأن عشرات المستوطنين اقتحموا الأقصى على شكل مجموعات متتالية، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوساً تلمودية في المنطقة الشرقية منه.

وتواصل جماعات الهيكل المزعوم حشد أنصارها لتنفيذ اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى، فيما يسمى عيد «الأنوار/ الحانوكا» اليهودي، الذي يبدأ في ١٨ كانون الأول المقبل ويستمر عدة ثمانية أيام.

ورداً على دعوات منظمات الهيكل المزعوم، أطلقت دعوات مقدسية لتكثيف الحشد والرباط في المسجد الأقصى، للتصدي لاقتحامات المستوطنين ومخططات الاحتلال.

وكالات

الجزائر تبدأ محاكمة ٣ رؤساء حكومات سابقين في عهد بوتفليقة

بدأت أمس الإثنين في محكمة سيدي أمحمد في العاصمة الجزائر، محاكمة رؤساء الحكومة السابقين نور الدين بدوي، ونظيره أحمد أو يحيى، وعبد المالك سلال، إلى جانب 5 وزراء سابقين وعدة ولاة بتهمة فساد.

وذكرت قناة «البلاد»، أن الملف يضم أيضاً وزير الصناعة السابق الغار عبد السلام بوشوارب، ووزير المساهمات وترقية الاستثمار عبد الحميد طمار، وفرعون دمى إيمان، عمار غول، حسين نسيب، أرزقي براقي، ولوكال محمد، إضافة إلى الوالي السابق لولاية جيجل علي بدريسي، والوالين السابقين عبد القادر زوخ وحسين واضح.

ويُحاكم المتهمون بجنح تقليد، من ضمنها منح امتيازات واعتمادات وإبرام صفقات وإعفاءات من الضرائب، وتبديد أموال عمومية واستغلال الوظيفة، وغيرها.

يذكر أنّ القضاء الجزائري أوقف نور الدين بدوي، في آب الماضي، ما جعله ثالث رئيس حكومة سابق يواجه السجن بتهمة الفساد.

وحكم على رئيسي الوزراء السابقين أحمد أويحيى وعبد المالك سلال في عهد بوتفليقة بالحبس، لإدانتهما بتهم بالفساد.

وكان مجلس قضاء الجزائر العاصمة قد أصدر، العام الماضي، حكماً بالسجن النافذ لمدة ١٥ سنة بحق الوزير الأول السابق عبد المالك سلال، مع مجموعة كبيرة من رموز نظام الرئيس السابق بوتفليقة من ضمنهم أقارب ومعارف لرئيس الوزراء المسجون.

إلى ذلك يوجه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بتطلب تحقيق للوقوف على أسباب تدهور قطاع النقل البحري والجوي ومحاسبة كل المسؤولين عن ذلك.

وذكرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن تبون أمر بـ«فتح تحقيق فوري لمحاسبة كل المسؤولين عن تدهور هذا القطاع الإستراتيجي، في جميع المستويات والمسؤوليات».

كذلك وجه الرئيس الجزائري بدمج الشركتين الوطنيتين كتان متوسطية «Cnan Med» وكتان شمال «Cnan N»، المتخصصتين في النقل البحري، في شركة واحدة «مع إعادة النظر جذرياً في هيكلة النقل البحري للبضائع، على كل المستويات، من أجل تأهيله، وعرض مشروع إستراتيجية التسيير ال